

خطاب السيد محمد عامر

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

السيد رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج،

سيداتني ، ساداتني، الحضور الكريم،

إنها لسعادة حقيقية أن لا نخلف الموعد، تعاهدنا خلال السنة الماضية ومن هذا المنبر على أن يصبح هذا الملتقى موعدا مغربيا بامتياز، بعنوانه المعبر: "مغربيات من هنا وهناك".

فضاء/ مؤتمر، للنساء المغربيات المهاجرات، لكنه ليس أي فضاء، إنه الظهور الجلي لنساء الهجرات المغربيات في الفضاء العام، كاستمرارية طبيعية لعنفوان الحياة المتدفقة في كيان المجتمع المغربي الراهن، عبر إرادة سياسية وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنصاف النساء المغربيات ونساء الهجرات منهن خصوصا.

وإذا كنا قد أشرنا من فورنا إلى أن هذا الظهور النسائي يحتاج إلى الكثير من الجهد، من أجل استكمال إضاءة ما تبقى من زوايا غير جلية، فإننا نضيف الآن

أن انعقاد الدورة الثانية لملتقى المغريبات من هنا وهناك، هو تتويج على درب هذا المسار الذي لن يكون إلا شبيهاً بالمسار الوطني العام ومكملاً لبنيناه المتين. إنه مسار الإصلاحات العميقة الجارية والمنتظرة، مسار المبادرات الخلاقة التي منحت للمجتمع المغربي نفسه الطويل في سعيه الدؤوب والمضني نحو البناء المشترك لمغرب الحداثة والديموقراطية تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

وإذ أتقدم بأصدق تهنئي إلى صديقي وزميلي السيد ادريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، وإلى السيد الأمين العام، وإلى عضوات وأعضاء المكتب والمجلس على انعقاد الدورة الثانية لملتقى المغريبات من هنا وهناك.

أنوه من جديد بأهمية المبادرة وألمعيتها، إنها فعل تاريخي حقيقي، ذلك أن مخزون التجارب الإنسانية المتراكمة عبر تاريخ الهجرات المتنوعة، بإشراقاتها ومعاناتها، وآلامها وآمالها... تعلمنا مع كل بحث ودراسة، وكل تفصيل جديد من تفاصيلها، حاجتنا الملحة إلى مساءلة حقيقة الصور الافتراضية التي نحملها في مخيلاتنا عن الهجرات. وستظل رؤانا قاصرة ونتائجها محدودة في غياب المعرفة بالمسارات الخاصة بهجرات النساء.

وبناء على ما سبق، وللمساهمة في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، فإننا نعتقد أن الجواب القويم يكمن في رفض "الانتظارية"، وفي إبداء كل التشجيع والدعم لمثل هذه المبادرات، بل ومحакاتها، حتى لا ينحصر تأثيرها بصفة وقتية، بل ليصبح تأثيراً دائماً في كل التوجهات الخاصة بمواضيع الهجرة المغربية.

وقد عبرنا أمامكم في السنة الماضية، بمناسبة الملتقى الأول، على التزامنا أولاً بالمساهمة الفعالة والجادة في أن يصبح هذا الملتقى موعداً سنوياً متجدداً، والتزامنا ثانياً كقطاع حكومي مكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، بتفعيل جزء من التوصيات الصادرة عن أشغالكم، وذلك كتأكيد منا على تفاعل الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج مع الخلاصات والتوصيات الصادرة عن مجلس الجالية المغربية بالخارج.

وكخطوة أولى لتفعيل التوصيات الهامة، قامت وزارتنا بإنجاز ما يلي:

أولاً:

* تنظيم يوم دراسي دولي بشراكة بين وزارتنا ووزارة العدل يوم 3 غشت 2009 بالرباط حول موضوع: مدونة الأسرة ورهانات تطبيقها على الجالية المغربية المقيمة بالخارج، في إطار تفعيل خطة العمل المشتركة بين الوزارتين الموقع عليها في سنة 2008. وقد تم إحداث لجنة مشتركة لمتابعة التوصيات الهامة الصادرة عن اليوم الدراسي، تمخض عنها بلورة برنامج تنفيذي سيتم تفعيله في غضون الأسابيع المقبلة بشراكة مع الجمعيات النسائية المغربية المعنية بدول المهجر.

* إحداث لجنة قطاعية مشتركة للانكباب على وضعية النساء المغربيات بدول الخليج ووضع برنامج استعجالي لمعالجة مشاكلهن الآنية.

* بلورة مشروع للتعاون مع الوكالة الكندية للتعاون الدولي لدعم الوزارة بلورة إطار عمل لمواكبة النساء المغربيات المقيمات بدول المهجر. ويهدف هذا المشروع أساساً لتحقيق الأهداف التالية:

- 1 - تمكين الوزارة من التوجيهات المديرية لبلورة رؤية استراتيجية شمولية خاصة بالنساء المغربيات المقيمت بالخارج.
 - 2 - وضع وتتمين منهجية نموذجية لبلورة برامج ترابية خاصة بكل بلد.
 - 3 - وضع برنامج لمواكبة النساء المغربيات المهاجرات، كتجربة نموذجية مصحوبة بوسائل العمل الميداني.
 - 4 - تعميم هذا البرنامج التجريبي على بعض دول المهجر.
- وتمتد مدة إنجاز هذا المشروع من شهر أكتوبر 2009 إلى غاية شهر مايو 2010، بغلاف مالي إجمالي قدره 907.967,00 درهم، تساهم فيه الوزارة بنسبة 24,31%.

وثانيا:

باعتماد آلية الشراكة المتقدمة مع منظمات المجتمع المدني بالداخل والخارج وذلك :

- 1 - بإطلاق برنامج لتأهيل وتطوير العمل الجمعي للمغاربة المقيمات بالخارج، حيث وضعت الوزارة خطة عمل متكاملة لتأهيل وتطوير القدرات التدبيرية لجمعيات المغاربة المقيمات بالخارج وفق برامج محددة للشراكة والتعاون وذلك ضمن مقاربة تشاركية وتدريبية.
- 2 - بتنظيم الملتقى الدولي الأول للجمعيات المغربية العاملة في مجال التنمية يوم 10 غشت 2009 بالرباط تحت شعار "جمعيات مغاربة العالم فاعلون أساسيون في التنمية المحلية"، وقد حضر هذا الملتقى الهام – الذي تزامن

انعقاده مع الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر- أزيد من 500 فاعل جمعي مغربي من بلدان مختلفة.

3 - بإنجاز برامج موضوعاتية للشراكة مع جمعيات مغاربة الخارج: أبرمت الوزارة العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون مع العديد من الجمعيات الفعالة والناجعة، تقرر بموجبها تخصيص دعم مالي وتقني لإنجاز مشاريع أو تنظيم برامج وأنشطة موضوعاتية في ميادين مختلفة مثل العمل التربوي، العمل الثقافي، العمل الاجتماعي، العمل الاقتصادي.

ونتمنى أن تساهم هذه الإجراءات والتدابير في تقوية جسور التواصل بين مغاربة المهجر نساء ورجالا، وتساهم في تعزيز روابط الأجيال الناشئة بوطنهم الأم.

سيداتي، سادتي، الحضور الكريم،

إن المحاور الأساسية التي قمتم باختيارها لأعمال هذا المؤتمر الهام، في موضوع: "تأنيث الهجرة: ديناميات دولية وخصوصيات مغربية"، لهي في تناغم تام مع الاهتمام الدولي الراهن بمواضيع هجرة النساء. ونحن رغم ما نلاحظه من نقص حاصل في مصادر المعلومات، والدراسات والأبحاث في هذا المجال، فإننا على بينة من أهم الإشكاليات والمواضيع التي تؤثر في هجرات النساء العالمية، بفضل جهود المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة، وكذلك

بفضل انخراطنا الدائم إلى جانب المتدخلين الآخرين في مجال الهجرة على تتبع ورصد أحوال جاليتنا المغربية بالخارج. فباستحضارنا لأهم خلاصات هذه الدراسات المهمة والحديثة، الصادرة عن الأمم المتحدة حول النساء والهجرة العالمية، لا يمكننا إلا أن ننوه ونهنئ مجلس الجالية المغربية بالخارج على توفقه في إعلاء مستوى إسهام المغرب في هذه المجهودات الوطنية والدولية المحمودة، بوضعه اللبنة الضرورية لمحاولة الإجابة على الأسئلة العميقة، والتقدم على طريق تنفيذ التوصيات التي تهدف إلى تحسين أوضاع النساء المهاجرات.

هذه التوصيات التي يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

أولاً: العمل على تفعيل الآليات القانونية الدولية:

◀ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

◀ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

◀ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

◀ البروتوكول الإضافي لمعاهدة الأمم المتحدة حول الجريمة عبر الوطنية.

ثانياً: الاهتمام اللازم بهذه القضايا التالية:

◀ تحليل قضايا التجمع العائلي.

◀ تحليل قضايا إدماج المهاجرين.

◀ تحليل قضايا هجرة اليد العاملة.

◀ محاربة الاتجار وتهريب البشر.

◀ محاربة الهجرة القسرية.

ثالثا وأخيرا: قضية المواطنة والجنسية من وجهة نظر النساء.

وكخلاصة جوهرية، تتوقف عندها مطولا هذه الدراسة والتي تؤكد على أن دراسة دوافع وأسباب ونتائج هذه الهجرات من وجهة نظر النساء أنفسهن، لكفيل بأن يساعدنا على فهم متقدم للهجرات العالمية، ويساهم في تحسين أوضاع النساء المهاجرات. وهذا ما نطمح إليه وما نجتهد في إرساء لبناته الأساسية.

سيداتي، سادتي، أيها الحضور الكريم،

في السنة الماضية، ونحن نشارككم افتتاح الدورة الأولى من هذا الملتقى بمراكش، كان يحذونا أمل كبير في أن نتقدم مع المنتظم الدولي في قضية فك الحصار عن النساء المغربيات المحتجزات بمخيمات تيندوف، واليوم وفي هذا الملتقى المغربي الخاص بالنساء المغربيات المهاجرات، لا يمكن إلا أن ننظر إلى هذه المفارقة بكثير من الألم والقلق، فالمسافة الفاصلة بين هجرة النساء وبين تهجير النساء قسرا، تتبدل معها جميع معاني الفرح التي نصنعها هنا، إلى معاني من القلق والرفض.

إنها حالة فريدة في فضاعتها يسجلها هذا القرن الذي نعيشه، من حيث أنه تهجير ليس فقط بهدف الاستيلاء على الأرض وطرد "الأهلين بها"، بل واقتيادهم قسرا واحتجازهم بقوة السلاح، وبترهيب التعذيب والموت، وبأبشع استغلال لإنسانية النساء وخاصة منهن الأمهات المحتجزات هناك، واللواتي يجدن أنفسهن مجبرات على البقاء في مخيمات الاحتجاز على أمل استعادة فلذات كبدهن المرحلين إلى معسكرات تجبيش الأطفال بدول أخرى.

كل هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمارس ضد نساء مغربيات مهجرات قسرا بمخيمات تيندوف، تمارس فوق إقليم يخضع لسيادة دولة جارة شقيقة هي الجزائر، الدولة العضو في المنتظم الدولي، والتي تختزن بشأنها الذاكرة الجماعية المشتركة لكلا الشعبين المغربي والجزائري، تضامن وانصهار عدد كبير من نساء المغرب عامة ومنطقته الشرقية خاصة في ملحمة الكفاح التحرري الجزائري ضد الاستعمار.

إن الهجرة في هذا السياق ، وأكثر من أي وقت مضى، تغدو بحق أفقا للأمل بما تتيحه من حق التنقل والسفر لهؤلاء النساء المحتجزات بمخيمات القهر، وهن أحق وأولى بالتضامن الإنساني العالمي، من أجل إنقاذهن وضمان حقوقهن الأساسية في الحياة والصحة والكرامة والأمن وحرية التنقل والسفر والعودة.

ومع تأكيدنا على تشبثنا واحترامنا للحق في الحياة لجميع البشر، كما جاءت به الأديان السمحة والمواثيق الدولية، ويجب احترامها من طرف الجميع، والدفاع عنها كلما تعرضت لأي شكل من أشكال العنف أو الخطر، وعلى مرمى جميع الضفاف، في الشمال كما في الجنوب.

لكن، ما نسمعه ونقرأه هذه الأيام حول قضية سيدة اختارت أن تضع الوطن كله في كفة، وتقديراتها السيئة "لحرية شخصية" في الكفة الأخرى، ليس سوى ادعاء مردود عليه.

وقد بلغ هذا الادعاء أقصاه مع ما نلاحظه من تهافت بعض الجهات التي لها مطامع وخلفيات تهدد السلم والاستقرار في المنطقة، على مناصرة هذه المسألة المفتعلة.

نحن نقوم اليوم بتنفيذه بالوقائع من جهة، وبكشف الدوافع المغرضة التي تقف وراءه من جهة أخرى. كما نقول ومن منطلق الحقيقة للتاريخ والأجيال، بأن الواقع الثابت الآن يكشف من تلقاء ذاته، وعبر هذا الملتقى النسائي البهيج لمغربيات الهجرة، عن مدى تقدم التجربة الديمقراطية بالمغرب، وتشبعها بمفاهيم المواطنة والاستقلال والحرية، والمساواة بين المواطنين، وبين النساء والرجال، والاهتمام المتزايد بالشأن العام. كما تفيدنا دروس التاريخ المغربي بأنها أي هذه التجربة تغدو قوية بالتوحد (توحد الوطن) وضعيفة عند التفرق.

إن استحضار المنجزات التي حققتها بلادنا في مجال الحريات العامة، الفردية والجماعية، والحق في حرية الرأي والتعبير، والانخراط في أجمل وأرقى التجارب السياسية في مجال العدالة الانتقالية، وتحقيق الإنصاف والمصالحة، والمصادقة والانخراط في جميع العهود والمواثيق الدولية الأساسية التي لها صلة بحقوق الإنسان، يخلق لدينا كل يوم فخر الانتماء لهذا الوطن المغربي الذي يؤدي غالبا ثمن اختياراته الاستراتيجية المفتوحة على أفق التنمية السلم والتعايش والتعاون والتضامن:

- احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، والتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات.

- خلق المؤسسات والآليات الوطنية لحماية الحقوق وصونها.

- إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات.

- توطيد دعائم الحكامة الجيدة.

- اعتماد المقاربات التشاركية في تفعيل الخطة الوطنية للتنمية البشرية.

- تدعيم اللامركزية واللامركز في تدبير الشأن العام، واعتماد الجهوية الناجعة لتحقيق التنمية المطلوبة، مع جعل أقاليمنا الصحراوية المسترجعة في قلب هذه الديناميكية، بمنحها جهوية موسعة، على اعتبار أن المملكة المغربية وطن المغاربة جميعا أينما كانوا.

إن الجواب على تحامل بعض الأطراف التي تسعى إلى عرقلة مسلسل الحل السياسي لقضية الصحراء المغربية، قضيتنا الوطنية الأولى، هو ما جاء التأكيد عليه في خطاب جلالة الملك، يوم 6 نوفمبر 2009، بمناسبة حلول الذكرى 34 للمسيرة الخضراء:

" إنها قضية وجود وليست قضية حدود".

سيداتي، سادتي، الحضور الكريم،

لا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم مرة أخرى بتهانئى الحارة للسيد الرئيس، والسيد الأمين العام، وأعضاء وعضوات مجلس الجالية المغربية بالخارج، على مختلف إسهامات المجلس النوعية في حقل الهجرات المغربية، ولأجدد التأكيد على انخراط وزارتنا في تحقيق الالتقائية مع مجموع المبادرات، التي

نتمنى أن نصل جميعا من خلال عملنا المشترك إلى إغنائها لصالح جاليتنا،
بخلق آلية وطنية ذات بعدين أساسيين:

بعد حمائي، وبعد مؤسساتي، كآلية لتأطير هجرة النساء المغربيات،
ومرافقتهم في مساراتهن، على غرار بعض التجارب الناجحة في دول
أخرى.

أتمنى كامل النجاح لهذا الملتقى النوعي، والسلام عليكم ورحمته تعالى
وبركاته.